



تدريس اللغات وتعلمها في منظومات التربية والتكوين : "مقاربات تشخيصية واستشرافية" موضوع ندوة وطنية بالمجلس الأعلى للتعليم

في إطار انشغالات المجلس الأعلى للتعليم بالقضايا المرتبطة بتطوير المنظومة التربوية، وحرصا منه على تعزيز المقاربة التشاركية التي يسهر على توطيدها، نظم المجلس الأعلى للتعليم يومي الثلاثاء والاربعاء 20 و21 أكتوبر 2009 بالمدرسة المحمدية للمهندسين بالرباط ندوة علمية حول تدريس اللغات وتعلمها في منظومة التربية والتكوين: مقاربات تشخيصية واستشرافية، وذلك بهدف خلق مجال للتفكير والمناقشة وتبادل الرأي بين الخبراء الوطنية والدولية والمؤسسات والهيآت المعنية والمهتمة، حول المقاربات التشخيصية والاستشرافية لإشكالية تدريس اللغات وتعلمها والتحكم في كفاياتها تربويا وظيفيا وتواصليا.

بمعالجة إشكالية تدريس اللغات وتعلمها والمتضمنة لدراسات تشخيصية وموضوعاتية، لاستطلاع للرأي لأعمال الورشات المتخصصة حسب اللغات المدرسة بالمغرب، بالإضافة إلى ورشة التكوين المهني والورشة الأفقية للغات. والدراسة المقارنة لنماذج من التجارب الدولية..

التعليم العالي والسيد عبد اللطيف المودني، الأمين العام للمجلس، وأعضاء المجلس الأعلى للتعليم ومسؤولين مركزيين وجهويين، وممثلين عن الجامعات ومراكز تكوين الأطر والمنظمات الدولية ومراكز البحث، والجمعيات المهنية والاحزاب السياسية وشركاء المجلس وشخصيات وطنية ودولية، حلقة أساسية ضمن سلسلة الأعمال المرتبطة

وتعتبر هذه الندوة، التي حضر الجلسة الافتتاحية لانطلاق أشغالها السيدان أحمد أخشيشن، وزير التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي، والسيدة لطيفة العبيدة، كاتبة الدولة المكافئة بالتعليم المدرسي، والسيد يوسف بلقاسمي، الكاتب العام لقطاع التعليم المدرسي، والسيد عبد الحفيظ دباغ، الكاتب العام لقطاع

اللغات وتعلمها على ما يندرج في صميم مهام المدرسة بمقوماتها البيداغوجية والمعرفية والتكوينية والتقويمية ، والعمل بمبدأ التنوع والانفتاح اللغوي والتربوي على نحو تدريجي في مختلف الأسلاك والمستويات التعليمية، فضلا عن ترسيخ مبدأ السلم اللغوي القائم على التفاعل بين اللغات وتكاملها واستعمالها ضمن مقاربات بيداغوجية متنوعة ومتعددة الأساليب.

وتجدر الإشارة ، إلى أن أشغال الندوة ركزت على ثلاثة محاور أساسية : المحور الأول يتعلق بتدريس اللغات وتعلمها في منظومة التربية والتكوين بالمغرب، من خلال تقديم نظرة عن تدريس اللغات وتعلمها من خلال مسار الإصلاحات التعليمية بالمغرب، والوقوف عند المحطات الأساسية والتحول والإشكالات الكبرى. أما المحور الثاني، فتم خلاله تقديم النتائج الأساسية لأعمال الورشات المتخصصة حول تدريس اللغات وتعلمها،

اللغوي الذي رسمه الميثاق الوطني للتربية والتكوين



في الدعامة التاسعة منه، بوصفه الإطار المرجعي للإصلاح التربوي مع مراعاة الإغناءات التي ما فتئت تعززه ولا سيما بإصدار الظهير الشريف القاضي بإحداث وتنظيم المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية وإرسائه وإصدار القانون المنظم لأكاديمية محمد السادس للغة العربية وتثمينها والتمكن من استعمالها، وكذا التركيز في موضوع تدريس

وقد انطلقت أشغال هذه الندوة، التي تميزت بتنوع المقاربات والتجارب المدروسة والاستشرافات المقترحة والمتوقعة، بالغنى المنهجي والفكري وبتقديم الأرضية المؤطرة لأشغالها، حيث تم التأكيد فيها على معطيات أساسية تتمثل في اعتبار إشكالية تدريس اللغات وتعلمها إحدى القضايا الأفقية الأساسية للمنظومة التربوية ذات انعكاس مباشر على مردوديتها الداخلية والخارجية. ولأن التمکن من اللغات يعد سبيلا للتشبع بالمكونات المتعددة للهوية الوطنية الموحدة، بثوابتها في تفاعلها مع التنوع اللغوي وفي انفتاحها على العالم. كما أنه يشكل أساسا لتنمية الكفايات اللازمة لمختلف التعلّمات والمعارف، وأحد محددات النجاح الدراسي، وبناء الشخصية والاندماج في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والانفتاح على العالم وفهمه والتفاعل معه. كل هذه المعطيات تبلورت في جملة من المبادئ الموجهة أهمها : الاستناد إلى الخيار

في كفاياتها تيسيرا للتعليم الثانوي والجامعي والتركيز على التكوين المهني وتنمية القدرات المعرفية والكفايات والكفاءات .

- النهوض بتدريس اللغات وبالتمكن من كفاياتها، بإدراج البعد الثقافي ضمن مضامين التعليم وضمن الحياة المدرسية والجامعية بما يمكن المتعلمين من التفتح وتعزيز التواصل.
- التحكم في الكفايات اللغوية وجودة تدريسها باعتبارهما مسألة محورية لتحقيق تكافؤ الفرص والولوج إلى مجتمع المعرفة والتكنولوجيا وتحقيق التنمية الشاملة بمختلف أبعادها ومستوياتها.

• ضرورة وضع هندسة بيداغوجية جديدة ملائمة ومندمجة لتجاوز تدنى تملك اللغات والتحكم في كفاياتها، وتهم التكوين والمناهج وطرائق التدريس ووسائل التعليم المختلفة كي لا تبقى محصورة في الكتاب المدرسي وحده.

• وضع أطر مرجعية لتدريس اللغات وضمان جودة هذا التدريس، وتمكين المتعلمين من التحكم في الكفايات اللغوية، بالاستناد إلى الخبرة الوطنية المتجددة وإلى التجارب الدولية ذات المردودية والملائمة للمنظومة التربوية الوطنية.

• العمل على جعل مرحلة التعليم الالزامي إلى غاية السن 15 كافية ومحقة لهدف التمكن من اللغات والتحكم

فيما عالج المحور الثالث مسألة التنوع اللغوي والتمكن من الكفايات اللغوية.

هذا، وقد تم تدارس هذه المحاور ضمن عروض علمية، أسهم بها خبراء مختصون من المغرب ومن خارجه، والتي أكدت على أهمية التدبير المعقلن للتنوع اللغوي في المدرسة بما يحفظ للمتعلمين مستلزمات هويتهم المتعددة والتلاحم الاجتماعي بوطنهم ومواطنتهم، والاكساب التدريجي للمعرفة بمختلف مستوياتها والانفتاح على اللغات الأجنبية وثقافتها، علما بأن تدبير التنوع اللغوي في المدرسة يتطلب وعيا بصعوباته أكانت صعوبات ثقافية أم تربوية أم وظيفية أم اقتصادية تتصل بالتكلفة المالية اللازمة لهذا التدبير.

هذا ، وقد أسفرت التعقيبات والمناقشة المثمرة التي أثارها الندوة مجموعة من التوصيات ذات الطابع المنهجي والتربوي والمعرفي وهي كالآتي:

والتكنولوجية وغيرها والارتقاء ببرامج التكوين والتأطير.

- التأكيد على أن النقاش العلمي والتربوي حول تدريس اللغات والتحكم في كفاياتها سيظل متوصلا ومفتوحا على المستقبل وعلى الاجتهادات والمستجدات البيداغوجية والإجرائية والمعرفية وطنيا ودوليا .

الجهود التي يقوم بها المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية في هذا الشأن.

- إرساء إطار مؤسساتي يظلم بوضع برامج للارتقاء بتدريس اللغات الأجنبية وضمان التحكم في كفاياتها واستعمالاتها واستثمار التعاون الثقافي والعلمي الدولي في هذا المجال.
- وضع مخطط للترجمة في جميع اللغات الحية المعاصرة لإغناء اللغة العربية وثقافتها بالمستجدات العلمية

- ضرورة استحضار نتائج البحث العلمي والبيداغوجي في وضع أي سياسة تربوية للنهوض بتدريس اللغات وتعلمها.
- تفعيل أكاديمية محمد السادس للغة العربية، لتنهض بإعداد الخطط الاستراتيجية وبرامج العمل لتجديد اللغة العربية وتأهيلها وتطوير سبل تدريسها والتحكم في كفاياتها ووظائفها.
- ضرورة وضع إطار واضح ومنسجم لتدريس اللغة الأمازيغية وثقافتها ودعم

مراجعة القرار المنظم لامتحان نيل شهادة السلك الإعدادي والإجراءات التنظيمية المصاحبة .

قررت وزارة التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي تعديل القرار المنظم لامتحانات نيل شهادة السلك الإعدادي من خلال المذكرة الصادرة بتاريخ 23 شوال 1430 الموافق ل 13 أكتوبر 2009، وذلك في سياق تنفيذ أوراق الإصلاح المرتبطة بنظام التقويم والامتحانات وإرساء ممارسة تقويمية منسجمة مع متطلبات جودة التعليم .

وتخبر المذكرة بالتعديلات الخاصة بقرار تنظيم الامتحان الموحد الجهوي لنيل شهادة السلك الإعدادي وذلك بإدراج مادة العلوم الفيزيائية ومادة علوم الحياة والأرض ومادة الاجتماعيات بمكوناتها الثلاثة (التاريخ والجغرافيا والتربية على المواطنة) ضمن مكونات الامتحان الموحد الجهوي لنيل شهادة السلك الإعدادي، وتخصيص مدة ساعة واحدة لاختبار العلوم الفيزيائية وساعة واحدة لاختبار علوم الحياة والأرض مع تحديد معامل 1 لكل منهما، وتخصيص ساعة و15 دقيقة للاختبار لمادة الاجتماعيات، كما تضمنت المذكرة كل الإجراءات التنظيمية المصاحبة لعملية التعديل على مستوى التواصل وعلى المستوى التربوي، وكذا العمليات المرتبطة بإعداد مواضيع الامتحان الموحد المحلي والجهوي لنيل شهادة السلك الإعدادي ومواقيت إجراءاتها والجهة المتدخلة في تنفيذها .